ثمن عمل لجنة كودات البناء وأكد على ضرورة إنشاء جهة مستقلة بها

الزيد : مشروع البرنامج الالكتروني الذكي سيساهم بتقليص الدورة المستندية

■ كودات البناء ضرورة ملحه لأي مجتمع للحفاظ على الصحة و سلامة الإنسان

الزيد متحدثا

جانب من الاجتماع

■ البياع : الكويت هي الأولى بالعالم من حيث إستهلاك الطاقة مما يؤثر على إستنزاف المصادر الحيوية

إستعرض رئيس قطاع الرقابة والتفتيش بالبلدية ورئيس اللجنه الوطنية لإعداد كودات البناء بدوله الكويت المهندس عبد الكريم الزيد آلية التكامل مابين مشروع البرنامج الالكتروني الذكي للدورة المستندية للمشاريع الحكومية وكودات البناء دعما للتطور العمراني في الكويت في ظل الخطة التنموية والعمل على تطبيق الكود الوطني الموحد .

لافتا خلال الإجتماع الذي عقده مع رئيس فريق البنك الدولي الدكتور ماجد البياع بحضورعدد من اعضاء اللجنة وممثل من وزارة المالية وذلك بطلب من البنك الدولي إلى انه وبناء على توجيهات وزيرالمواصلات ووزير الدولة لشئون البلدية عيسى الكندري والذي اكد على اهمية استثمار التكنولوجيا وتسخيرها لخدمة الوطن والمواطنين وانطلاقا من هذه المبادئ اكد الزيد بان تطبيق البرنامج الذكي وتوحيد كودات البناء في مختلف الجهات الحكومية سيساعد على تقليص الدورة المستندية والزمنية لمشاريع الدولة من خلال إعتماد البيانات الموحدة للمشاريع ضمن آلية عمل ومنظومة متكاملة في جميع مراحل البناء خاصة في مرحلة اصدار التراخيص والتراسل الحكومي لاستخراج موافقات الجهات الرقابية المسبقة .

وتعتبر كودات البناء ضرورة ملحه لأي مجتمع للحفاظ على الصحة و سلامة الإنسان و ممتلكاته « متطلبات واشتراطات الجهات الحكومية في البناء » .

كما أن الكودات تحقق مستوى عال في نوعية المباني و ترفع من أداءها وكفاءه استخداماتها وتحرص على ترشيد الطاقة والحفاظ على البيئة وغيرها ولا يخفى على أحد أن غياب الكودات وخاصة الوطنية يؤدي إلى تشتت الجهود واللجوء أحيانا إلى كودات أخرى متنوعة قد لا تتناسب مع ظروفنا المحلية مما ينتج عن ذلك رداءة المباني و تنوع طرق تصميمها و تنفيذها و معاييرها .

لذا فان إقرار كودات وطنية في جميع مجالات البناء « الأعمال الإنشائية و المعمارية و الإطفاء والأعمال الكهربائية و الميكانيكية ... الخ» سواء للتنفيذ أو التصميم أو ضبط الجودة بات ضرورة قصوى ، وبالرغم من توفر عدد محدود من الكودات الوطنية صدرت باجتهادات منفردة إلا أن تكاملها مهم جدا.

وكود البناء هو وثيقة قانونية في الحد الادنى من الاشتراطات والمتطلبات وما يتبعها من النظم والقوانين واللوائح التي تنظم العمل ليتم تطبيقها في تشييد مشروع انشائي لضمان أن يكون هذا المبنى الامثل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسلامة وغيرها .

وشدد الزيد على أهمية ومميزات كودات البناء باللجنة التي تضم الجهات الحكومية والبحثية والمجتمع المدني إلى جانب القطاع الخاص مبينا أن هدف اللجنة هو توحيد الكودات وتوثيق الإجراءات في جميع الجهات الحكومية لسرعه الانجاز وتقليص المدة الزمنية لمشاريع الدولة الإنشائية والعمل على إظهار أماكن الخلل ومعالجاتها،ومعرفة الإجراءات والمتطلبات والاشتراطات الخاصة بالمشاريع الإنشائية من خلال تبادل المعلومات بين مختلف الجهات الحكومية من خلال خلق جسر تنسيقي مشترك إضافة إلى عمل قاعدة بيانات موحدة لمشاريع الدولة التنموية المدرجة بالتوازي مع بيان أهمية إستخدام كودات البناء الموحدة من خلال الخطة الإستيراتيجية الإعلامية بهدف نشر التوعية بين أفراد المجتمع.

وقال الزيد أنه قد تم تقديم عرض مرئي بمقر وزارة المالية لفريق البنك الدولي المكلف بدراسة الدورة المستندية للمشاريع في دولة الكويت والفريق الكويتي المشكل من وزارة المالية وامتد مناقشة البرنامج الالكتروني الذكي للدورة المستندية للمشاريع الانشائية لمدة تزيد عن الثلاث ساعات مستمرة بهدف التعريف على المشروع وما حققه على نتائج إيجابية مرتفعة بشأن تقليص الدورة المستندية للمشاريع الإنشائية الحكومية والذي نال إعجاب الحضور حيث تم من خلال الاجتماع مناقشة وبيان كيفية عمل البرنامج ودوره الفعال في تبسيط الإجراءات وتقليل زمن الإنجاز في الدورة المستندية ومتابعة المشاريع الحكومية والتنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة ، واضاف ان البنك الدولي يعتبر من الجهات التي تطمح اللجنة بالاستعانة بخبراته لدعم اعمالها آملا ان يتحقق ذلك بالقريب العاجل ان شاء الله .

من جانبه أكد نائب المدير العام لقطاع الوقاية بالإدارة العامة للإطفاء العميد المهندس خالد الزيد عضو لجنة اعداد كودات البناء أن الإدارة بصدد طرح برنامج يمكن من خلاله للمكاتب الإستشارية الخاصة بطلب اصدار تراخيص الإطفاء والذي يعد أحد المشاريع التنموية ، لافتا إلى أن الإدارة أقامت العديد من دورات التقوية للمهندسين بالمكاتب الإستشارية التي تشرف على تنفيذ المشاريع الكبرى .

وأكد الدكتور ماجد البياع خلال الاجتماع على أهمية مشروع البرنامج الالكتروني الذكي للدورة المستندية للمشاريع الحكومية والذي يعتبر الاول من نوعه حيث سيساهم بشكل فعال بتقليص الدورة المستندية من خلال الربط الالي بين كافة الجهات وسيسهل في إتخاذ الإجراءات والمتطلبات المعتمدة وميكنتها للقضاء على عملية التاخير التي تستغرقها هذه الإجراءات من قبل الموظفين المختصين

مشيرا إلى أنه من ضمن التوصيات مكننة نظام المشتريات في لجنة المناقصات المركزية إلى جانب توصية اخرى تتعلق بالرقابة وإعداد التقارير بحيث يتم تجميع المعلومات عبر هذا البرنامج الذكي ليسهل عملية تحليلها وعرضها .

وثمن البياع جهود اللجنة الوطنية لكودات البناء بالكويت على ما حققته من إنجازات إلى جانب ما حققته بعض الجهات الحكومية الأخرى كوزارة الأشغال العامة والمجلس الأعلى للتخطيط من خلال الزيارة التي قام بها ممثلي البنك الدولي لافتا إلى أن ذلك لم يتحقق إلا عن طريق الأخذ بالتوصيات التي تضمنتها دراسة البنك الدولي

وأعرب على أهمية أن تحذوا الجهات الأخرى بهذا الإتجاه والتعاون على انجاح تطبيق البرنامج من أجل الوصول للهدف الأساسي وهو إختصار الدورة المستندية .

ولفت البياع إلى أن عمل لجنة الكود الكويتي الذي ستصدر النسخة الاولى منه في شهر أغسطس المقبل ان شاء الله بشكله النهائي سيساهم بشكل كبير في تصميم وتنفيذ مشاريع الدولة التنموية وجودتها على المستوى الدولي ، مشددا على أهمية تذليل العقبات التي تواجه عمل اللجنة من خلال إنشاء جهة مستقلة بها بحيث ينضم اليها عددا من المختصين والكوادر بهدف تطوير المعايير والمواصفات والمقاييس للكودات إلى جانب ضرورة توفير الإمكانيات اللازمة لها لضمان جودة المواد التي تدخل البلاد والتي بدورها ستنعكس على جودة المشاريع التنموية .

وقال أن دولة الكويت هي الأولى بالعالم من حيث إستهلاك الطاقة مما يؤثر على إستنزاف المصادر الحيوية بالدولة في ظل غياب الكودات كما أن هناك الكثير من المواد التي تدخل للكويت لا تحتوي على المواصفات والمقاييس المطلوبة لافتا إلى أن إنشاء هيئة مستقلة بالكودات أصبح حاجة ضرورية للدولة .

وقد حضر الإجتماع مدير إدارة نظم الشراء بوزارة المالية بالإنابة مشعل منديل الفحص والمستشار المالي بالوزارة سمير عبد الفتاح إبراهيم ، وكبير مهندسي المواصفات والمقاييس بالهيئة العامة للصناعة المهندسة مريم القطان ، ومدير إدارة التصميم بوزارة الأشغال العامة المهندس أيمن الموسوي ، بالاضافة الى نائب المدير العام لقطاع الوقاية بالإدارة العامة للإطفاء العميد المهندس خالد الزيد ورئيس قسم المواقع بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية المهندس محمد سطم الشمري .

تتمات

ابل : سنقضي

وأكد ابل أن عقد تنفيذ البنية التحتية للمشروع سيوقع في الربع الأول من العام المقبل،موضحا أن المرحلة الاولى لتوزيعات مشروع المطلاع ستكون في اغسطس 2015 وتضم 1500 وحدة سكنية على أن تستكمل شهريا بواقع 1500 وحدة حتى مارس 2016 بمجموع 12 الف وحدة سكنية.

واشار إلى أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية فتحت باب التخصيص لمشروع المطلاع في 26 ابريل الماضي.

واكد ان المشروع يعتبر من اضخم المشاريع على مستوى المنطقة ويعتبر اول مشاريع الوزارة حسب برنامج عمل الحكومة على ان يتبعه مشروعا جنوب منطقة سعد العبدالله والخيران وأضاف أن هناك من يعتقد أن توزيع الوحدات على المخطط «امر غير حقيقي لكني أؤكد ان هذه التوزيعات ليست بشيء جديد حيث سبق للمؤسسة ان قامت بذلك وتم تسليم الوحدات».

واشار الى ان اغلب التوزيعات التي تمت خلال عام 2015/2014 تم طرح مناقصاتها حيث يعمل المقاولون الان في تلك المشاريع التي تخص توسعة الوفرة ومنطقة ابو حليفة مشيرا الى ان مناقصة مشروع غرب عبدالله المبارك طرحت بالفعل وسيتم توقيعها في يوليو القادم.

وحول نتائج توزيعات خطة الوزارة لعام 2015/2014 قال الوزير ابل ان الحكومة تعهدت بتوزيع 12.735 وحدة سكنية وتم بالفعل توزيع 12 الفا و30 وحدة سكنية حتى 31 مارس الماضي وخلال شهر ابريل اكملت المؤسسة توزيع باقي الوحدات بالكامل.

ولفت الى ان التنسيق بين المؤسسة العامة للرعاية السكنية وكافة وزارات الدولة قائم ومستمر لا سيما مع وزارة الكهرباء والماء.

واضاف ان مشروع المطلاع من المتوقع ان يستهلك ثلث طاقة الكهرباء في البلاد اي نحو خمسة الاف ميغاواط وعليه تم تعديل القانون رقم 39 لسنة 2010 في شان تأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه حتى يساعد وزارة الكهرباء في انشاء محطات قوى كهربائية تتجاوز طاقتها 500 ميغاواط.

وبشأن اعلان مؤسسة الرعاية السكنية تسجيل طلبات «من باع بيته» في العاشر من مايو الجاري قال ابل انه وبحسب القانون يجب ان توفر تلك الوحدات خلال ثلاث سنوات وعليه تم فتح باب استقبال الطلبات لحصر اعداد الحالات ووضع الحل المناسب لها من خلال المشاريع القادمة للمؤسسة.

وحول التعامل مع حالات رفض التخصيص وتاجيله اوضح الوزير ابل ان «هناك تصورات في المستقبل لمعالجة اشتراطات الرعاية السكنية وهو امر مستقبلي سنبحث فيه على خط مواز آخر».

وكانت اللجنة الإسكانية البرلمانية في اجتماعها امس ناقشت موضوع التوزيعات الإسكانية للعام 2015 – 2016 والخطة المستقبلية للتوزيعات الإسكانية.

وقال رئيس اللجنة فيصل الكندري في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع «إنه تم تنفيذ ما وعدنا به الشعب الكويتي بتوزيع 12 ألف وحدة سكنية خلال السنة المالية الماضية».

وأعرب الكندري عن التقدير للدور الرئيسي للسلطتين التشريعية والتنفيذية اللتين أبديتا اهتمامهما لافتا الى سرعة حل هذه القضية والتي تراكمت خلال السنوات السابقة.

وذكر أن اللجنة الإسكانية ستوجه دعوة لوزير الأشغال العامة ووزير الكهرباء والماء أحمد الجسار إلى اجتماعها المقبل للاطلاع على جاهزية وزارة الكهرباء لتوفير الطاقة الكهربائية لمشروع جنوب المطلاع والطرق المؤدية لهذه المنطقة.

وأشار الكندري إلى أن القطاع الخاص سيشارك أيضا في إنجاز 20 في المئة من البنية التحتية لهذا المشروع جنوب المطلاع الجديد.

إلى ذلك قال مقرر اللجنة النائب راكان النصف :«في العام الماضي، وعد وزير الاسكان بتوزيع 12 الف وحدة سكنية وتميزنا بالشفافية و كان هناك توزيع فعلي وآخر على المخطط».

ولفت إلى انه «تم توزيع 12 الف وحدة بالمطلاع على المخطط خلال العام الحالي ،وفتح باب التخصيص وستوزع على 8 مراحل من يوليو حتى 31 مارس 2016».

وأكد أن «الفضل لا ينسب للجنة الاسكانية أو لغيرها وانما للجنود المجهولين في المؤسسة العامة للرعاية السكنية»، مضيفا «ونرحب باية انتقادات لكن ما لا اقبله هو التشكيك في حديث أعضاء اللجنة الاسكانية أو تأويله» .

وانتقد النصف من قلل من جهد اللجنة الاسكانية والمؤسسة العامة للرعاية السكنية، وقال : «النائب السابق الذي ينتقد توزيع 12 الف وحدة على المخطط بانه انجاز ..اقول له نعم إنه انجاز..وهذا إما يستغفل الناس أو إنه مغفل لانه لم يتم توزيع أي وحدات على المخطط منذ 2009، و لو انتقد هذا النائب اللجنة الاسكانية لما قمنا بالرد عليه لكن نرد بسبب انتقاده للجنود المجهولين بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية».

وزاد: «اقول لمن انتقد القضية الاسكانية من النواب السابقين اسمحوا لي بان القضية لم تكن في أجنداتكم عندما كنتم نوابا».

«التحالف العربي»

بالمهام كافة في عدن،موضحا أن التحالف العربي لدعم الشرعية باليمن يعمل على تعزيز قدرات المقاومة الشعبية اليمنية وإمدادها بالسلاح الثقيل الكافي للتفوق على الحوثيين.

وكان سكان محليون في محافظة عدن جنوبي اليمن قالوا إن «حوالي 30 جنديا من قوات التحالف العربي تم إنزالها بحريا، مساء أمس الأول في المحافظة، في أول وصول لقوة عربية إلى اليمن»، فيما قالت صحيفة «العربي الجديد» ان هذه القوات تشارك في معركة مطار عدن.

إلى ذلك صعّدت إيران الموقف العسكري بمواجهة السعودية في اليمن بشكل غير مسبوق، إذ اعتبرت أن أمن اليمن «مثل أمن إيران» مضيفة أن عهد ما وصفتها بـ «المغامرات» قد ولى، في حين أكد قائد القوات البحرية الإيرانية أن سفن بلاده لن تغادر خليج عدن، رافضا أي محاولة لتفتيشها.

ونقلت وكالة «تسنيم» الإيرانية شبه الرسمية عن حسين أمير عبد اللهيان، مساعد وزير الخارجية الإيراني قوله إن «أمن اليمن بمثابة أمن الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمنطقة» وحذر بأن طهران «لن تسمح للآخرين العبث بالأمن المشترك عبر ممارسات استفزازية تزعزع الاستقرار» زاعما أن ما وصفه بـ «عهد المغامرات» قد «ولى دون رجعة».

ورأى عبداللهيان أن التركيز السعودي في الحرب ضد اليمن «أدى إلى تقوية كيان الاحتلال الصهيوني والجماعات الإرهابية» على حد زعمه، مضيفا «أن إيران التي يتهمها خصومها بتوفير الدعم المادي والمعنوي للحوثيين «ترفض أي تدخل أجنبي» في اليمن.

وفي سياق متصل، قال قائد سلاح البحر الإيراني، الأميرال حبيب الله سياري، ان القوات البحرية الإيرانية «ستواصل بقوة دورياتها في خليج عدن بهدف توفير الأمن للسفن التجارية، وشددا على أنها «لن تسمح لأحد أن يقوم بتفتيش غير مبرر» للسفن الإيرانية.

وقال سياري، في مقابلة مع فضائية «العالم الإيرانية»، ردا على سؤال حول نقل السفن الإيرانية مؤخرا كميات من الأسلحة للحوثيين في اليمن: «هذا ليس صحيحا، مهمة المجموعة واضحة تماما، وليس هناك ما لا يمكن رصده، لكن أن نغادر المنطقة ونفقد السيطرة الأمنية على سفننا التجارية على خلفية هذه المزاعم .. فهذا ما لن يحدث بتاتا.»

وصف وزير حقوق الانسان اليمني الدكتور عزالدين الاصبحي أمس الوضع في بلاده بأنه «كارثي ويزداد تدهورا» معربا عن خشيته ازاء انهيار كامل المؤسسات الصحية ومنظومتي الكهرباء والمياه اذا لم يتم تدارك الوضع «في اقرب وقت».

واكد الاصبحي في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية للقاء التشاوري حول الوضع الانساني في اليمن الذي دعت اليه الهيئة اليمنية للاغاثة والتنسيق التابعة لرئاسة مجلس الوزراء اليمني الحاجة الى تحرك «سريع وفاعل» لجميع المنظمات الانسانية والدول الشقيقة للتعامل مع الوضع المتدهور في بلاده.

وقال خلال الاجتماع التشاوري الذي انعقد بالتعاون مع جمعية قطر الخيرية ان الهدف من الاجتماع ليس للتباحث ومناقشة الرؤى والتصورات وانما لاتخاذ خطوات ملموسة على الارض خلال ساعات.

واشار إلى التدهور الكبير في الخدمات الصحية جراء الاستهداف المباشر للمستشفيات والمراكز الصحية والطواقم الاسعافية من قبل الميليشيات المسلحة والالوية العسكرية المتمردة بهدف الحاق اكبر ضرر بالمواطن دون مراعاة لابسط قواعد الحرب المتبعة.

وتحدث الاصبحي عن مقتل ما يزيد على 1224 مدنيا خلال الفترة من 19 الى 27 ابريل الماضي متوقعا ان يكون العدد قد تضاعف نظرا لاستمرار حصار وقصف مدن مكتظة بالسكان مثل الضالع وعدن وتعز مع انهيار مستمر للخدمات الصحية.

وأكدت مسؤولة امريكية للمبعوث الاممي لليمن الجديد إسماعيل ولد الشيخ أحمد على حاجة اليمن الى عملية انتقالية سياسية شاملة تضمن مشاركة جميع الاطراف المعنية في المستقبل.

جاء ذلك خلال لقاء مساعدة الرئيس الامريكي لشؤون الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب ليزا موناكو ومبعوث الامم المتحدة الجديد لليمن الليلة قبل الماضية.

وشددت موناكو في بيان صحافي على الأهمية التي توليها الولايات المتحدة للتحول السريع في اليمن من النزاع العسكري الى مفاوضات جامعة تحت رعاية الامم المتحدة.

وأكدت ان واشنطن تقدم كل الدعم لجهود المبعوث الاممي الجديد اسماعيل ولد الشيخ أحمد.

ورأت ان «العملية السياسية الانتقالية ستتيح فرصة استئناف مبادرة مجلس التعاون الخليجي ونتائج الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وسوف تتيح فرصة التركيز على مكافحة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية».

قوة كويتية

يساعد في رفع الكفاءة القتالية لدى القوات.

واوضح البيان ان رئيس الأركان العامة للجيش الفريق خالد محمد الخضر نقل تحيات نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح للقوة المشاركة قبل مغادرتها ،مشددا على تمثيل الكويت خير تمثيل والاستفادة من هذه التمارين المشتركة.

«الداخلية»: سلموا

تتجاوز «10000» عشرة الاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وأشار إلى أن الأيام المتبقية من هذه المهلة هي فرصة سانحة ينبغي اغتنامها تجنبا للوقوع تحت طائلة القانون.

وأوضح أن صدق الانتماء إلى هذا الوطن يحتم على كل مواطن ومقيم المبادرة والإسراع بتسليم ما لدية من أسلحة أو ذخائر غير مرخصة.

وشدد على أنه لا مجال للتهاون في حملة جمع السلاح وأنها مستمرة بنفس الزخم الذي بدأت به حتى نهاية المهلة،مستدركا أنه مادام الأمر يتعلق بأمن الوطن وحماية وسلامة المواطنين فإن الحزم والعزم هما أساس التعامل مع كل من يعبث أو يحاول العبث بأمن هذه الأرض الطيبة.

وأضاف أن مراكز تسليم الاسلحة والذخائر والمفرقعات غير المرخصة بكل مديريات الأمن بمختلف محافظات البلاد جاهزة تماما لاستقبال كل من يريد تسليم أسلحة غير مرخصة وأنها ستقدم له إيصالا خطيا بكمية ونوع السلاح الذي سلمه.

وأشار إلى أن السلاح غير المرخص قد يؤدي الى القتل الخطأ ،كما أنه قد يستخدم في المشاجرات وأعمال السطو والسلب المسلح التي تتعرض لها بعض الاماكن التجارية .

وتطرق إلى العديد من الحوادث المؤسفة التي راح ضحيتها أبرياء لسوء استخدام الأسلحة غير المرخصة، مشيرا إلى الافراح التي تحولت الى مآتم، مؤكدا أن هناك العديد من الاجراءات الكفيلة بردع كل من يحتفظ بالسلاح وعدم تسليمه طواعية خلال المدة المحددة.

واختتم العميد الحشاش تصريحاته مؤكداً على أن المبادرة بالامتثال لهذا النداء الوطني يجسد قمة الانتماء وذروة الوطنية وهي قيم عاشت دائما في وجدان أبناء هذا الوطن العظيم.

«القوى العاملة»

وقال الدوسري إن منح العمالة يأتي بناء على تقديرات الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية وبعد الطلب من الاتحادات تعيين ضابط اتصال مع الهيئة للتنسيق في كل ما يخص الاتحادات وطلباتها.

وأضاف أن رؤساء الاتحادات عرضوا جملة من المطالب التي تخص قطاعاتهم منها استقدام العمالة وإلغاء الكفالة البنكية وتسهيل الإجراءات على المزارعين والمربين ومنتجي الألبان وصيادي الأسماك.

وأكد وقوف الهيئة إلى جانب القطاعات الزراعية وأنها تعمل على تسهيل الإجراءات عبر الربط الآلي بين إدارات العمل والاتحادات موضحا أن تجربة إنجاز المعاملات نجحت في اتحاد الصيادين والربط جاهز للعمل مع الاتحاد الكويتي للمزارعين.

ولفت إلى أن الربط حاليا يتم مع كل من اتحاد المربين واتحاد منتجي الألبان وخلال فترة وجيزة سيصبح تجديد وإلغاء اذونات وتصاريح العمل من داخل الاتحادات.

وقال الدوسري انه سيطلب كشفا من هيئة الزراعة حول عملية دخول وخروج مراكب الصيادين ليتم التأكد ممن هو في العمل الفعلي ومن لا يعمل لكي يتم اتخاذ الإجراءات القانونية.